ابن هشام الخضراوى
وآراؤه فى النحو

* * *

دكتور / محمد عبدالله سعادة

ابن هشام الخضراوى
وآراؤه فى النحو

هو أبو عبد الله محمد بن يحيى الخزرجي الأندلسى[١]، المتوفى بتونس ٦٤٦هـ تلميذ ابن خروف . وله شرح[٢] على إيضاح الفارسى. وشرح على أبياته وصنف فصل المقال فى أبنية الأفعال ، كما صنف النقض على الممتع لابن عصفور .

وفى حاشية الأمير على المغنى[٣] : « محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى نسبة إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس ، ويقال له الأندلسى .

ولذا نجد الرضى فى شرحه لكافية ابن الحاجب دائما يطلق على ابن هشام

---

(١) انظر بغية الوعاة ص ١١٥ .

(٢) يسمى : الإفصاح بفوائد الإيضاح قال السيوطى : « قال الخضراوى فى الإفصاح » أنظر الاقتراح ٣٨ وقال صاحب التصريح : « حكى صاحب الإفصاح» انظر ٥٤/١ ومن يقرأ « ارتشاف الضرب » لأبى حيان يرى أن اسم الإفصاح يتردد كثيرا ، ويغلب على الظن أنه الإفصاح للخضراوى وانظر نقل أبى حيان عن الخضراوى فى الهمع ١٨٧/١ ، ٢٩/٢ وأحب أن أشير أن لكل من أبى البقاء العكبرى ونصر بن عبدالله الشيرازى كتابا باسم الإفصاح يدور الإيضاح للفارس انظر إنباه الرواه ١١٧/٢ ، ٣٤٥/٣ .

وهناك كتاب الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ فى الإيضاح لابن الطراوه الأندلسى ٥٢٨ هـ وهو الأثر الباقى من مؤلفاته وتوجد مصورة له بمكتبة الأستاذ الدكتور محمد البنا . وحفظته مكتبة الأسكوريال برقم ١٨٣٠ .

(٣) ٢/١ ، ١١٢ ، ٢٠٥ وانظر حاشية الصبان ٩٧/٣ .

الخضراوى اسم « الأندلسى» وسوف نذكر ذلك عند ذكر آراء الخضراوى النحوية أما فى المصادر الأخرى مثل الأشمونى والهمع والمغنى وشرح التصريح والاقتراح فيطلق عليه ابن هشام الخضراوى ، وأحيانا صاحب الإفصاح .

وقد يقع لبس بين ابن هشام الخضراوي الأندلسى والأندلسى فى شرح المفصل ، ولعل الأخير يقصد به علم الدين قاسم بن احمد اللورقى الأندلسى فإن له شرحا على المفصل (١) .

وحين يذكر فى مصادر النحو فإنه يحدد بكونه شارح المفصل. يقول السيوطى قال الأندلسى شارح المفصل » (٢)

والخضراوى له آراء نحوية مختلفة فى المغنى والهمع وشرح الأشمونى وشرح الرضى وشرح التصريح. يتفق فى طائفة منها مع البصريين أوالكوفيين . وأحيانا يستقل عنهم جميعا وينفرد بالرأى ومن الآراء التى انفرد بها أنه يرى شرط معطوف حتى أن يكون ظاهرا لا مضمرا ، كما كان ذلك شرط مجرورها (٣). فلا يجوز قام الناس حتى أنا . قال صاحب المغنى (٤) « ذكره ابن هشام الخضراوى ، ولم أقف عليه لغيره » .

وذكر السيوطى أيضا أن الخضراوى انفرد بهذا الرأي (٥)

(١) إنباه الرواه ١٦١/٤ .
(٢) الهمع ٥٧/٢ ، والاقتراح ص١٧٠، ١٧٣، ٢٠٢ وانظر الخزانة ٤١٧/٢ .
(٣) إذا كانت جارة .
(٤) المغنى لابن هشام ١١٣/١ .
(٥) الهمع ١٣٦/٢ وانظر أيضا شرح التصريح ١٠١/٢ .

وكان الخضراوى ينقل عن سيبويه ، وعن الأكثرين من البصريين وكان يحتج أحيانا للكوفيين . فمما نقله عن سيبويه . يقول صاحب التصريح [١] . « وفى شرح الخضراوى » وذكر سيبويه [٢] أن الخليل قال : وقياس من قال جاءنى زيد ومررت بزيد بالإشباع على لغة أزد شنوءة أن يقول هنا هل تضربوا وهل تضربى فتبدل من النون واوا أو ياء .

وفى شرح الرضى [٣] : « ونقل الأندلس عن سيبويه أن العامل فى الخبر هو المبتدأ . ويحكى هذا عن أبى على وأبى الفتح .

وإليك أيها القارىء مسائل مختلفة لابن هشام الخضراوى .

نون التوكيد الخفيفة :

تنفرد بأربعة أحكام . أحدها : أنها لا تقع بعد ألف نحو قوما واقعدا . فلا يقال : قومان واقعدان بسكون النون ، لئلا يلتقى ساكنان على غير حدهما [٤]. ونقل عن يونس والكوفيين إجازته وحجتهم كما قال الخضراوى أنه قد يلتقى ساكنان فى الوصل نحو محياى ومماتى ، وصرح الفارس بأن يونس يبقى النون ساكنة ، ونظير ذلك قراءة نافع محياى بسكون الياء وصلا [٥] .

---

(١) انظر ٢٠٨/٢ .
(٢) سيبويه باب نون التوكيد بنوعها .
(٣) شرح الكافية ٨٧/١ .
(٤) لأن التقاء الساكنين أولهما حرف ق ، وثانيهما مدغم فى كلمة واحدة جائز ، بخلاف الخفيفة .
(٥) شرح التصريح ٢٠٧/٢ .

النائب عن الفاعل

إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول واحد فنيابة الأول جائزة اتفاقا ، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا . نقله[1] ابن هشام الخضراوى وابن الناظم .

إنابة المفعول الثانى فى باب ظن

وهو ما كان خبرا فى الأصل عن الأول . قال قوم كثيرون يمتنع نيابته مطلقا سواء ألبس أم لم يلبس . نحو ظن محمد زيدا قائما . فلا تقل : ظن قائم زيدا ففى قائم ضمير مستتر يعود على زيدا . وهو متأخر لفظا ورتبة لأنه مفعول غير نائب عن الفاعل . وقائم متقدم الرتبة لأنه نائب عن الفاعل ، ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب إلا فى الشعر وهذا القول اختاره الجزولى وابن هشام الخضراوى[2] .

وقيل يجوز نيابة الثانى فى باب ظن إن لم يلبس نحو ظن قائم زيدا أن ويمتنع ألبس نحو ظن عمر وزيد إذا كان عمر مفعولا ثانيا : واختار ذلك السيرافى وابن عصفور وابن مالك .

إنابة المفعول الثانى فى باب أعلم

منعه قوم منهم الخضراوى وابن عصفور ، لأن المفعول الأول واقع عليه الإعلام فهو مفعول صريح لصحة إطلاق المفعولية عليه حقيقة ، وأن أصله الفاعلية فهو أحق مما كان ملتبسا به[3] .

---

(١) شرح التصريح ٢٩١/١ .
(٢) شرح التصريح ٢٩٢/١ وانظر شرح الأشمونى ٦٩/٢ — ٧٠ .
(٣) التصريح ٢٩٣/١ والهمع ١٦٢/١ والأشمونى ٦٩/٢

حتى الناصبة

رأى الخضراوى[١] أن حتى التى تنصب المضارع بعدها مرادفة لإ لا . أخذا من قول سيبويه فى تفسير قولهم والله لا أفعل إلا أن تفعل: والمعنى حتى أن تفعل.

لو

يرى ابن هشام الخضراوى أن « لو » لا تفيد الامتناع بوجه . وهو قول الشلوبين زعم أنها لا تدل على إمتناع الشرط ، ولا على إمتناع الجواب بل على التعليق فى الماضى ، كما دلت إن على التعليق فى المستقبل ولم تدل بالإجماع على امتناع أو ثبوت[٢] . ورد ابن هشام الأنصارى هذا الرأى فقال: وهذا الذى قالاه كإنكار الضروريات إذ فهم الامتناع منها كالبديهى .

صلة الموصول

أجاز الكسائى الوصل بالأمر والنهى ، والمازنى بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جاء الذى يغفر الله له . وأجاز صاحب الافصاح بنعم وبئس[٣] .

قصر الاسم

حكى صاحب الإفصاح[٤] أن قصر الاسم لغة فى الاسم ، أى يقال : سما وقد سئل عن اسم شخص ماسماك أى ما اسمك .

---

(١) أنظر المغنى ١١٢/١ ، والهمع ٩١/٢ .
(٢) المغنى ٢٠٦/١ والهمع ٦٥/٢ .
(٣) التصريح ١٤١/١ .
٤ التصريح ٥٤/١ .

لا النافيه للجنس

المعلوم أن اسم لا إن كان معرفة أهملت ووجب تكرارها عند غير المبرد وابن كيسان مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذى العموم، نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو . وإنما لم تتكرر مع المعرفة فى قولهم (١) « لا نولك أن تفعل » للتأول بلا ينبغى لك. ولا إذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لأنه فى معنى النكره . قاله الخضراوى (٢) .

الإلغاء بين الفعل ومرفوعه(٣)

نحو : قام ظننت زيد. فإنه يجوز عند البصريين، ويجب عند الكوفيين ووجهه أنه انما ينتصب بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل . قاله الخضراوى وأبو حيان .

النـــدبه

قال الرضى (٤): « لك إلحاق ألف آخر المندوب، ويجوز ألا تلحقه سواء كان مع يا (٥) أو وا (٦) . وقال الأندلسى (٧) يجب إلحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض .

---

(١) نولك بفتح النون وسكون الواو من النوال وهوالعطية ونولك : مبتدأ ، وأن تفعل سد مسد خبره . كما فى الوصف مع مرفوعه . أى ليس متناولك هذا الفعل .

(٢) شرح التصريح ٢٣٨/١ والرضى ٢٥٨/١ .

(٣) شرح التصريح ٢٥٤/١ .

(٤) شرح الكافيه ١٥٦/١ .

(٥) يا زيد مشترك بين الندبه والنداء .

(٦) وا زيد مختص بالندبه

(٧) هو ابن هشام الخضراوى كما سبق .

النصب بعد لا سيما

قال الأندلسى [١] « لا ينتصب بعد لا سيما إلا النكرة ، ولا وجه لنصب المعرفة . وعلق الرضى على ذلك قائلا : وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على أنه تمييز ، لأن ما بتقدير التنوين .

وقوع خبر كان وأخواتها ماضيا

أجاز الأندلسى [٢] وقوع أخبار جميعها ماضية . ثم قال الرضى « و الأولى ما تقدم لعدم السماع » ويقصد بقوله ما تقدم أى غير ماضية . وابن مالك أيضا أجاز وقوع خبر كان ماضيا فقال تعالى: «ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل» وقوله تعالى « وإن كان قميصه قد من دبر » .

جمع المذكر العاقل المكسر

أجاز الأندلسى أن يقال فى جمع المذكر العاقل المكسر : الرجال كلهن على تأويل الجماعات مستشهدا بقول جرير :

أقبلن من سهلان أو وادى خيم على قلاص مثل خيطان السلم

ورد عليه الرضى [٣] بقوله : « وليس بشىء » .

ويقول البغدادى [٤] فى ذلك الموضع « وهذه المسألة لم أرها إلا هنا عن

---

(١) شرح الكافيه ٣٤٩/١ .

(٢) شرح الرضى ٢٥٢/١ .

(٣) شرح الرضى ٣٢٤/١ وانظر الخزانة ٣٥٥/٢ .

(٤ الخزانة ٣٥٥/٢ وانظر الهمع ١٦٠/١ ، والبيت فى كتاب سيبويه ٣٢٦/١ والخصائص ١٩٤/٢ وابن يعيش ٨٩/٣ .

الأندلسى. وقد راجعت شروح التسهيل وارتشاف الضرب؛ فلم أر فيها أن النون تعود على الجمع المكسر للعاقل بتأويله بالجماعة . ويشهد لما ذهب إليه الأندلسى قول الفرزدق .

بحوران يعصرن السليط أقاربه

سواء أجعلت النون حرفا أم ضميرا. فأقاربه فاعل يعصر والنون علامه لكون الفاعل جمعا « كتاء التأنيث .

ويبدو أن ذلك ما ذكره سيبويه [1] بقوله . « فشبهوا هذا بالتاء التى يظهرونها فى قالت فلانة » وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث ، وهى قليلة » .

تثنية بعلبك وجمعه

جوز الكوفيون تثنية نحو بعلبك وجمعه. واختاره ابن هشام والخضراوى[2].

إجراء المشتق على من هو له

إن جرى المشتق على من هو له استتر الضمير . قال ابن مالك بإجماع لعدم الحاجة إلى إبرازه نحو زيد هند ضاربته أى هى .

قال أبو حيان وليس كما ادعاه من الإجماع . ففى الإفصاح [3] أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول : زيد عمرو ضاربه هو . فيكون ضاربا على عمرو وهو له. وترفع الضمير به أو تجعله توكيدا [4] .

---

(١) الكتاب ٣٢٦/١ .
(٢) الهمع ٤٢/١ .
(٣) لابن هشام الخضراوى .
(٤) الهمع ٩٥/١ .

ترخيم الثلاثى

ذهب الكوفيون إلا الكسائى إلى جواز ترخيم الثلاثى بشرط أن يكون محرك الوسط فيقال فى جبل يا حبل. وهذا لم يرد به سماع ولا يقبله قياس. هذا قول السيوطى (١). وابن هشام الخضراوى (٢) نقل ذلك عن الكوفيين.

المفعول معه

قال المبرد (٣) والسيرافى يقاس فيما كان الثانى مؤثرا للأول: وكان الأول سببا له نحو جاء البرد والطيالسة فالمبرد سبب لاستعمال الطيالسة، وجئت وزيدا أى كنت السبب فى مجيئه.

وقال ابن هشام الخضراوى: الاتفاق على أن هذا مطرد فى لفظ الاستواء والمجىء وفى كل لفظة سمعت، وينبغى عندى أن يقاس على ما سمع ما فى معناه. وإن لم يكن فيه نقطه. فيقاس وصل على جاء، ووافق على استوى.».

لا سيما

وافق الخضراوى الكوفيين وجماعة من البصريين كالأخفش والفارس فى أن لا سيما من أدوات الاستثناء، لأنك إذا قلت قام القوم لاسيما زيد. فقد خالفهم زيد فى أنه أو بالقيام منهم. فهو مخالفهم فى الحكم الذى ثبت لهم (٤). وقال السيوطى: «والصحيح انها لا تعد من أدوات الاستثناء».

---

(١) الهمع ١/١٨٢.
(٢) الهمع ١/١٨٢.
(٣) الهمع ١/٢١٩.
(٤) الهمع ١/٢٣٤.

المصدر المنصوب بمصدر مثله

ينصب المصدر بمصدر مثله نحو قوله تعالى : فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا ، وبالوصف نحو « والذاريات ذروا » والصافات صفا وبالفعل نحو : وما بدلوا تبديلا . ونفى صاحب الإفصاح الخلاف فى ذلك . وقال ابن الطراوة هو مفعول ؛ بفعل مضمر لا يجوز إظهاره . والتقدير فى قعد قعودا : فعل قعودا (١) .

ويمكن أن نستدل من هذا السياق أن ابن هشام الخضراوى صاحب الإفصاح، وهو غير الإفصاح لابن الطراوة. فلو كان صاحب الإفصاح مقصودا به ابن الطراوة لما قال بعده وقال ابن الطراوة .

تمييز كم الخبرية

ذهب الأستاذ أبو على الشلوبين وابن هشام الخضراوى (٢) إلى أن كم إذا نصب تمييزها التزم فيه الإفراد، لأن العرب التزمته فى كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية كم الاستفهامية وكأين .

فعال فى الأمر من الثلاثى

مثل حذار . قال المبرد . فعال فى الأمر من الثلاثى مسموع . فلا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد، إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم يقلها العرب. قال الأندلسى (٣): منع المبرد قوى .

---

(١) الهمع ١٨٧/١ .
(١) الهمع ٢٥٤/١ .
(٣) هو ابن هشام الخضراوى .

ضرب بمعنى صير

جعل بعض النحاة ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى : « وضرب الله مثلا عبدا مملوكا » ونحو ذلك ، وإليه ذهب الأندلسى[١] . فيكون مثلا مفعولا ثانيا ، وعبدا هو الأول . أى جعله مثلا .

« ما » ما الكافه

قال الأندلسى[٢] : الفعل لا يكف لقوته ، وإنما ذلك فى الحروف فالأولى فى طالما وقلما كون « ما » مصدرية .

ما جاءت حاجتك

ذكر الدمامينى أن الأندلسى (٣) قال : جاء لا تستعمل بمعنى صار إلا فى خصوص هذا التركيب . فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار . وابن الحاجب طرده فى غيره .

وحكى سيبويه عن بعضهم : ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ماصارت. فالنصب على أن « ما » استفهامية مبتدأ وفى « جاءت » ضمير يعود على ما . وذلك الضمير هو اسم جاءت . وحاجتك خبر . والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك . وبالرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها (٤) .

---

(١) شرح الرضى ٢٨٧/٢ .
(٢) الرضى ٣١٦/٢ .
(٣) حاشية الصبان ٢٢٩/١ .
(٤) شرح الأشمونى ٢٢٩/١ .

وبعد . فهذه مسائل ولمحات من فكر ابن هشام الخضراوى . جمعتها من كتب المتأخرين فهم نقلوا عنه كثيرا . ولم يصلنا شيء من تراثه نعتمد عليه وكما رأينا لا نستطيع أن نصفه بأنه بصرى المذهب أو كوفى . وإنما ينقل عن المذهبين دون أن يتعصب لأحدهما . وأحيانا ينفرد برأى لم يسبق إليه . وأرى أن ذلك شأن أكثر نحاة الأندلس . يعطون فكرهم الفرصة كى يحققوا ويعللوا دون التمسك بمذهب بعينه وأرجو أن أكون قد وفقت فى عرض هذه المسائل .

وعلى الله قصد السبيل ؟

* * *

١٢ - بطاع ٦٢٢٠/[redacted]

مج

كلية الدراسا

للبنات ب

مجلة علمية متخصصة فى

الإ

الأستاذ الدكتور

رئيس التحرير

دكتور/ عبد المرحسين

العدد الثان